ندوات الحوار الوطني

مسطرة الاستماع أمام الهيأة العليا للحوار

شكليات و موضوعات المذكرات المقدمة

للمساهمة في الحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة

توخيا لنجاعة المشاركة في أشغال الحوار الوطني حول العدالة و مصداقيتها ؛
و حرصا على أن تشكل المساهمات قاعدة نقاش جدي في إطار بحوث قانونية
و ميدانية في محاورها؛
و احتراما للمشاركين في الندوات الجهوية و تقديرا للمنظمين و الساهرين على الحوار
و رعيا لتنظيم العمل و ربحا للوقت.

فإن الهيأة العليا للحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة، ترغب في أن يسترشد
السيدات و السادة من ذوي الخبرة و التجربة و الاختصاص في مجال القضاء و العدالة و محيطها من المهن القانونية و من المدعوين للمشاركة في الندوات الجهوية
أو المساهمين في تقديم عروض أو مذكرات أمام الهيأة العليا للحوار الوطني بقواعد العمل التالية:

1- **المحاور موضوع المساهمات:**

تتم المساهمة في أحد الموضوعات التالية (خاصة عبر الموضوعات الفرعية الرئيسية الملحقة بها):

- استقلال السلطة القضائية ؛
- تأهيل الموارد البشرية ؛
- تأهيل المهن القضائية ؛
- تخليق المنظومة القضائية؛
- تطوير العدالة الجنائية وتعزيز ضمانات المحاكمة العادلة ؛
- تطوير التنظيم القضائي، والرفع من النجاعة القضائية، وتسهيل الولوج إلى القانون والعدالة؛
- تحديث الإدارة القضائية والبنية التحتية للمحاكم ؛
- تحديث قضاء الأعمال.

2- طبيعة العروض و مضامينها:

يستحضر أصحاب العروض الهاجس العملي للبحث الذي يهدف بصفة خاصة:

الأوراق و العروض لابد أن يحدو أصحابها هاجس عملي يتضمن بصفة خاصة:

1- تحديد إطار الموضوع و طريقة عرضه كتابة و منهجا؛

2- عرض الواقع و التحديات المرتبطة بالموضوع ؛

3- المقترحات الكفيلة بمعالجة الإشكالات التي يطرحها ؛

4- المراجع عند الاقتضاء من كتب أو دوريات أو منشورات؛

5- الإشارة في المراجع إلى عنوان الكتاب أو المقالة و اسم المؤلف و تاريخ النشر و رقم الصفحة ؛

6- يمكن إرفاق المساهمة بملاحق.

3- تقييم العروض و تبنيها أو استبعادها:

تخضع العروض المقدمة لتقييم علمي يحترم جوهرها و أفكار صاحبها و تقدم من قبل معديها حسب المستطاع أمام الندوات الجهوية، أو تقدم ضمن وثائق الحوار الوطني، أو تستعمل كمرجع للهيأة العليا للحوار في إعداد تقريرها الختامي.

4- **تواصل أصحاب العروض مع هيأة الحوار:**

يقدم أصل العرض مطبوعا و مؤرخا و موقعا.

و يرسل على البريد الإلكتروني إلى العنوان الموجود على موقع وزارة العدل و الحريات، على أن يتراوح عدد صفحاته بين 10 و 20 صفحة.

يمكن أن يقدم البحث على دعامة إلكترونية.

5- تقديم العروض:

يتقدم أمام الندوة أو الهيأة معد العرض بنفسه، و لا يقبل تقديم العرض بالنيابة عنه.

إذا أعد العرض من قبل شخصين فإن تقديمه يتم من قبل أحدهما باختيارهما.

يمكن أن يقدم العرض عبر جهاز –داتا شو–

لا يتعدى تقديم ملخص العرض 20 دقيقة.

6- **جلسة الاستماع:**

تتم جلسات الاستماع أمام الهيأة العليا للحوار الوطني.

كما يمكن أن تتم جلسات الاستماع عبر حوار عن بعد سواء كان الباحث بالمغرب أو خارجه.

تدعو الهيأة العليا كفاءات و شخصيات من أجل أن تستمع إليهم في قضايا و موضوعات تحددها مسبقا حسب ضرورة الحوار و التي تعتبرها ضرورية لتعميق النظر فيها أو الاستفادة من تجارب أصحابها.

يمكن للهيأة العليا أن تبرمج جلسات الاستماع في التوقيت الذي تراه ملائما.
يمكن أن تتم جلسة الاستماع بعرض أولي مكتوب، تتلوه تدخلات و تساؤلات أعضاء الهيأة العليا.

7- **<u>توثيق المساهمات و التواصل:</u>**

تعمل الهيأة العليا للحوار الوطني على جمع كل المساهمات المكتوبة و المسموعة،
و حفظها.
يمكن أن تطبع المساهمات في كتاب خاص يعرض ضمن منشورات الحوار الوطني.

قائمة موضوعات الحوار

تخليق منظومة العدالة و دعم مساهمتها في مكافحة الفساد

دعم الشفافية و نشر المعلومة القضائية و القانونية
تطوير و تفعيل أقسام الجرائم المالية
تطوير التشريع باتجاه تخليق أكبر للمهن القضائية
تطوير و تفعيل وسائل الوقاية و الردع ضد الرشوة
تطوير و تفعيل المدونات الأخلاقية في كل المنظومة

الرقي بمنظومة العدالة الجنائية

إصلاحات تهم القانون الجنائي
إصلاحات تهم المسطرة الجنائية
بدائل السجن و حقوق السجناء
حقوق ضحايا الجريمة
عدالة الأحداث

إصلاح القضاء العسكري

4

تسهيل الولوج و دعم نجاعة القضاء و جودة الأحكام

إصلاح الخريطة القضائية بما يدعو توجه الجهوية و ترشيد الاستثمارات و تسهيل الولوج للعدالة

زيادة عدد القضاة **وترشيد تشغيل الموارد البشرية وتقاسم الأعباء بموضوعية ومسؤولية**

إعادة هيكلة كتابة الضبط

تبسيط المساطر

تقوية آليات تنفيذ الأحكام و تسريع إجراءات تنفيذها

المساعدة القضائية و القانونية

تفعيل قضاء القرب

تشجيع الوسائل البديلة لحل المنازعات

توسيع استعمال المعلوميات

تأهيل الموارد البشرية

التكوين

التحفيز و تحسين الأوضاع المادية و ظروف العمل

التدريب على المعلوميات و حسن التدبير

تطوير قانون و خدمات المؤسسة المحمدية لقضاة و موظفي العدل

تأهيل و تحديث منظومة العدالة

تطوير الإطار القانوني و الهياكل الإدارية لوزارة العدل

تحديث القوانين و المساطر بما في ذلك في مجال الاستثمار و الأعمال و الحريات العامة (بما فيها حرية التعبير)

توسيع استعمال المعلوميات

تحديث القوانين المنظمة للمهن القضائية

استقلال القضاء و النظام الأساسي للقضاة

أي تصور للقانون التنظيمي للسلطة القضائية

أي تصور للنظام الأساسي للقضاة

أي تصور للتفتيش القضائي

النيابة العامة و علاقتها بباقي المؤسسات.